مفهوم الأزمة المالية بين الاقتصاد الوضعي و الاقتصاد الإسلامي

الدكتور : بودي عبد القادر – أستاذ محاضر – جامعة بشار.

الأستاذ : بحوصي مجدوب – أستاذ مساعد مكلف بالدروس– جامعة بشار.

البريد الإلكتروني : jadoub2000@yahoo.fr

رقم الهاتف الشخصي : 0665152880

رقم الفاكس : 049-81-90-24/049-81-52-44

العنوان : ص ب 417 طريق القنادسة جامعة بشار–الجزائر

المحور: الموازنة بين الاقتصاد الإسلامي وغيره من النظريات الاقتصادية الوضعية.

مفهوم الأزمة المالية بين الاقتصاد الوضعي و الاقتصاد الإسلامي

ملخص:
إلى وقت قريب كان الاقتصاد الرأسمالي و رموزه من بنوك ،شركات تأمين و بورصات تمثل عوامل نجاح حيث امتلك هدا النظام آلات إعلامية و فكرية كبيرة تمكنت من ولوج قلوب فكر و نقوس كثير من الناس و أصحاب الفكر و القرار في شتى البلدان مما جعله مقصدا و ملاذا لكل طالب تقدم و تغيير إلا أن الأزمة المالية الأخيرة بينت و بوضوح أن هدا النظام يحمل بين ثناياه كذلك بدور فناءه حيث أنه مبني على أساس سلب ثروات الشعوب ، الربا، و الاحتكار و الغش و التدليس.

لقد برزت الأزمة المالية مع انتعاش سوق العقار في أمريكا حيث قدمت المؤسسات المالية *البنوك* قروضا ربوية مع غض الطرف عن الضمانات و بالتالي ازدهرت تجارة العقارات مما نتج عنه ارتفاع في أسعارها ، هدا الارتفاع المذهل أدى إلى زيادة الاقتراض و دلك برهن المنازل و التي زاد سعرها عند ثمن شرائها فأصبحت المنازل و العقارات رهنا لدى البنوك ، و نمى الاقتصاد غير الحقيقي في أمريكا نتيجة زيادة الاستهلاك.

و لما عجز المقترضون عن سداد الديون قامت البنوك و شركات العقار ببيع ديون المواطنين على شكل سندات بضمان المنازل و حولت الرهن العقاري إلى أوراق مالية و تم بيعها

و عند تفاقم الأزمة لجأ الكثير من المستثمرين إلى شركات التأمين و التي وجدت في الوضعية فرصة لها لتعظيم أرباحها ، و عند توقف محدودي الدخل عن الدفع نتيجة للأقساط المتراكمة و الزيادات الربوية المتتالية اضطرت الشركات و البنوك إلى بيع المنازل محل النزاع و التي رفض أهلها الخروج منها ، مما أدى إلى هبوط أسعار العقار مما أدى كذلك إلى تهرب الشركات و البنوك من تغطية القروض و عندما طالب المستثمرون بأموالهم من شركات التأمين لم يكن لديها هي كذلك ما يلبي تلك الطلبات.

هدا الوضع أدى إلى انهيار و إفلاس العديد من البنوك و مؤسسات التأمين و انعكس دلك سلبا على كثير من دول العالم.

Abstract:

Until recently the capitalist economy and its banks, insurance companies and stock exchanges have been the key to success as this system acquired great informational and intellectual equipment that enabled it to enter the hearts and thought of many people and thinkers, and decision makers in many countries. This made it a resort and a shelter for development and change seekers. However, the recent financial crisis has shown clearly that every system carries within it the seeds of its own destruction, as it is based on pillaging the riches of the peoples, usury, antitrust, and fraud.

The financial crisis emerged with the recovery of the real estate market in America, where financial institutions *banks* provided usurous loans with a blind eye to the guarantees, and therefore real estate trade flourished, resulting in higher prices. This rise led to the dramatic increase in borrowing by house mortgage, whose price increased at the purchase of houses and, as a result, real estate became mortgaged by the banks, and the unreal economy in America grew due to the increase in consumption.

And when borrowers could not repay their debts, the banks and real estate companies sold debt securities in the form of bonds and turned mortgage into securities and sold them.
With the aggravation of the crisis, many investors resorted to the insurance companies, which took the opportunity to maximize their profit, and when the people with low-income were unable to pay, as a result of successive increases of usury and the accumulated premiums, companies and banks were forced to sell the homes in dispute but the refused to leave , leading to falling prices of real estate, which also led to evasion by companies and banks from covering loans and when investors demanded their money from the insurance companies, the latter too did not have money to meet these demands.

Such a situation led to the collapse and bankruptcy of many banks and insurance companies which had negative effects on many nations around the world.

مقدمة:

إلى وقت قريب كان الاقتصاد الرأسمالي و رموزه من بنوك ،شركات تأمين و بورصات تمثل عوامل نجاح حيث إمتلك هدا المظام ألات اعلامية و فكرية كبيرة تمكنت من ولوج قلوب فكر و نقوس كثير من الناس و أصحاب الفكر و القرار في شتى البلدان مما جعله مقصدا و ملادا لكل طالب تقدم و تغيير إلا أن الازمة المالية الاخيرة بينت و بوضوح أن هدا النظام يحمل بين ثناياه كدلك بدور فناءه حيث أنه مبني على أساس سلب ثروات الشعوب ، الربا، و الاحتكار و الغش و التدليس.
لقد برزت الازمة المالية مع انتعاش سوق العقار في أمريكا حيث قدمت المؤسسات المالية *البنوك* قروضا ربوية مع غض الطرف عن الضمانات و بالتالي إزدهرت تجارة العقارات مما نتج عنه إرتفاع في أسعارها ، هدا الارتفاع المدهل أدى الى زيادة الاقتراض و دلك برهن المنازل و التي زاد سعرها عند ثمن شرائها فأصبحت المنازل و العقارات رهنا لدى البنوك ، و نمى الاقتصاد غير الحقيقي في أمريكا نتيجة زيادة الاستهلاك.
و لما عجز المقترضون عن سداد الديون قامت البنوك و شركات العقار ببيع ديون المواطنين على شكل سندات بضمان المنازل و حولت الرهن العقاري الى أوراق مالية و تم بيعها
و عند تفلقم الازمة لجأ الكثير من المستثمرين الى شركات التأمين و التي وجدت في الوضعية فرصة لها لتعظيم أرباحها ، و عند توقف محدودي الدخل عن الدفع نتيجة للاقساط المتراكمة و الزيادات الربوية المتتالية إضطرت الشركات و البنوك الى بيع

المنازل محل النزاع و التي رفض أهلها الخروج منها ، مما أدى الى هبوط أسعار العقار مما أدى كدلك الى تهرب الشركات و البنوك من تغطية القروض و عندما طالب المستثمرون بأموالهم من شركات التأمين لم يكن لديها هي كدلك ما يلبي تلك الطلبات.

هدا الوضع أدى الى انهيار و إفلاس العديد من البنوك و مؤسسات التأمين و انعكس دلك سلبا على كثير من دول العالم.

و من دلك يمكن لنا استخلاص بعض العبر و الاسباب التي أدت الى هده الوضعية:

* الحث و التشجيع على التعامل بالربا و اثقال كاهل المقترضين.

* إن النمو الدي حصل في الاقتصاد الامريكي هو نمو غير حقيقي ناتج عن التعامل في الاوراق المالية و السندات.

* أن الاقتصاد الامريكي و العالمي مبني على حقائق و همية أي أن أغلب المعاملات الاقتصادية هي معاملات وهمية لا تؤدي الى انتاج سلعي حقيقي.

* أن الاقتصاد الرأسمالي إقتصاد غير أخلاقي مبني على الجشع و الغرور و الكدب و الاحتيال بدليل قيام البنوك بتوريق الرهون العقارية و كدا القروض المتعثرة و بيعها في صورة سندات.

إن الملاحظات و الاستنتاجات السالفة تكدب مقولة * لا إقتصاد بدون بنوك و لابنوك بلا فوائد* كما كدبت الازمة المالية مقولة أن الاستثمار العقاري و الاستثمار في السندات الربوية هو أمن الحقول الاستثمارية.

و عليه فإن الاقتصاد الاسلامي و البنوك الاسلامية يمكن أن تكون البديل لتلك البنوك و المعاملات الربوية و هدا ما يعترف به صحيا الاقتصادي الفرنسي موريس إلي عندما يقول* أن هناك شرطان أساسيان للخروج من الأزمة المالية:

* تعديل الفائدة الى حدود الصفر.

* مراجعة معدل الضريبة الى ما يقارب 2% و هدا ما يعني منع الربا و تطبيق أحكام الزكاة.

إن الأزمة المالية الأخيرة أثبتت أن ما تقدمه الشريعة الاسلامية من مبادىء * تحريم بيع الانسان ما ليس عنده ،

تحريم الميسر ، تحريم الربا ، تحريم بيع الديون ، تحريم بيع ما لا يقدر على تسليمه لهو الضمان لمنع مثل هده الكوارث.

و من خلال هده الورقة البحثية سنحاول التطرق الى:

* مفهوم الازمة المالية

* أسبابها

* مفهوم الأزمة المالية في الاقتصاد الاسلامي و ما هي الطرق و كدا السبل الواجب إتباعها لمنع حدوث ما لا يحمد عقباه.

أولا : الازمة المالية – المفهوم و الاسباب–

1- لمحة تاريخية

شهد العالم وبصورة أساسية الاقتصاد الرأسمالي العديد من الأزمات منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين و من أهمها:

* **أزمة عام 1866 :**

حيث تعرضت عدد من البنوك الإنجليزية للإفلاس، مما أدى في إلى أزمة مالية عصفت باستقرار النظام المالي البريطاني. وتعد هذه الأزمة أقدم الأزمات المالية التي عرفها العالم.

* **أزمة " الكساد الكبير Great Depression " فى 1929**

تعد أزمة الكساد العالمي أشهر الأزمات المالية التى شهدها الاقتصاد العالمى وأقواها أثراً. إذ هبطت أسعار الأسهم فى سوق المال الأمريكية بنسبة 13 %[1]، ثم توالت الانهيارات في أسواق المال على نحو ما لبث أن امتدت آثاره بشراسة على الجانب الحقيقي للاقتصاد الأمريكى وما تبعه من انهيار في حركة المعاملات الاقتصادية في الإقتصاد الأمريكي تمثلت مظاهره في: [2]

* انخفاض كبير في مستويات أسعار الفائدة.

* استمرار الأزمة لفترة طويلة (4سنوات).

* إ نخفاض شديد فى الاستهلاك الكلى.

* انخفاض الاستثمارات من جانب القطاع الانتاجى .

* ارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى حوالى ثلث قوة العمل الأمريكية فى عام 1932.

* عدد البنوك التي أفلست منذ بداية 1929 حتى منتصف 1933 حوالي 40 %من إجمالي عدد البنوك الموجودة في أمريكا.

نتائجها:

- امتدت آثار هذه الأزمة إلى خارج الولايات المتحده لتضرب دول أوروبا الغربية على نحو هدد أركان النظام الرأسمالي.
- فقدان شرعية الفروض الأساسية للنظام الاقتصادي الكلاسيكي الحر المعروف بـــ "دعه يعمل، دعه يمر".
- قيام الاقتصاديون في الغرب بالبحث عن حلول لمشكلات الاقتصاد الحر.
- ظهرت النظرية الكينزية لتؤكد على ضرورية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

*** أزمة الديون العالمية في الثمانينات:**

ففي ظل تحرير القطاع المالي والمصرفي وحرية حركة رؤوس الأموال، توسعت البنوك التجارية العالمية فى الإقراض لحكومات دول العالم الثالث. وقد اقترنت حركة التوسع في الإقراض بتعثر تلك الحكومات واعلان الدول المدينة عدم قدرتها على الوفاء بأعباء الديون وخدمتها، كما فعلت المكسيك فى العام 1982 وتبعها عدد من الدول

نتائجها:

- بدأت محاولات حكومات الدول الدائنة لاحتواء أزمة الديون العالمية خوفا من انهيار مؤسساتها المالية وقطاعها البنكي، فتدخلت لمنع مؤسساتها المالية من الافلاس وانهيار جهازها المصرفى
- استمرت الأزمة على مدار عقدين من القرن الماضى، وخضوع الدول المدينة لوصفة المؤسسات الدولية تحت ماعرف ببرامح الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي "Economic Reform and Structural Adjustment Program".

*** الأزمة المالية عام 1997:**

شهدت الدول الأسيوية أزمة مالية شديدة بدأت بانهيار عملة تايلاند عقب قرار تعويم العملة الذى اتخذته الحكومة والتي فشلت بعد ذلك محاولاتها فى دعم عملتها فى مواجهة موجة المضاربات القوية التى تعرضت لها.

نتائجها:

- أثر ذلك فوراً على دول أخرى مثل الفلبين، اندونيسيا ، كوريا الجنوبية وغيرها.
- تفاقمت الأزمة حيث تزايد حجم الدين الخارجى لأربعة من أكبر الدول الآسيوية إلى أن بلغ 180% من حجم إجمالى الناتج المحلى لها.
- تدخلت المؤسسات الدولية وبصفة خاصة صندوق النقد الدولى فتم طرح حزمة سياسات لانقاذ الوضع شريطة قيام تلك الدول بتنفيذ برامج معينة للاصلاح الاقتصادى والهيكلى كما حدث في أندونسيا وكوريا الجنوبية ودول أخرى، فيما عدا ماليزيا التي رفضت هذه الحزمة.

*** أزمة "فقاعات شركات الإنترنت" في أواخر القرن العشرين ومطلع الألفية الثالثة:**

عرف العالم نوعاً جديداً من الأزمات المالية بدأت حين أدرجت أسهم تلك الشركات فى سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة والذي يعرف بمؤشر ناسداك "NASDAQ" حيث ارتفعت أسعار أسهم تلك الشركات في البداية بشكل كبير فى وقت حقق فيه عدد قليل من تلك الشركات أرباحاً حقيقية مما أدى إلى انفجار تلك الفقاعة فى عام 2000 .

نتائجها:

- انخفاض أسعار تلك الأسهم بسرعة وبصورة ملحوظة.
- تزامن هذا الانخفاض مع حدوث هجمات سبتمبر 2001 والتى أدت إلى إغلاق أسواق المال الأمريكية بشكل مؤقت.

- استمرار الانخفاض لتهبط قيمة مؤشر التكنولوجيا المرجح لـــنسداك بحوالى 78% في 2002.
- قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة من 6.25% إلى 1% وذلك لحفز النمو الاقتصادي نتيجة لتأثر تلك الشركات بشدة.

2 – مفهوم الأزمة المالية وأنواعها

- **المفهوم:**

لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة المالية، لكن من المفاهيم المبسطة لمصطلح الأزمة المالية، هو أن الأزمة المالية هي اضطراب حاد ومفاجئ فى بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى.

- **أنواع الازمات المالية:**

1. **الأزمات المصرفية:** تحدث بسبب اندفاع المودعيين على سحب ودائعهم من البنوك أو بإخفاق أحد البنوك في القيام بالتزاماتها اتجاه المتعاملين ، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع دلك بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك و تميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتا أطول مقارنة بأزمة النقد الأجنبي أو العملة و لها آثار كبيرة على النشاط الاقتصادي[3] ، وقد حدث في التاريخ المالي للبنوك العديد من حالات التعثر المالي مثل ما حدث فى بريطانيا لبنك "Overend & Gurney " وما حدث في الولايات المتحدة عندما انهار "بنك الولايات المتحدة Bank of United States" فى عام 1931 وبنك "Bear Stearns".

2. **أزمات العملة وأسعار الصرف:** تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على آداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات **Balance of Payments Crisis**. وتحدث تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالى تحدث أزمة قد تؤدى لانهيار سعر تلك العملة، وهو شبيه بما حدث فى تايلاند وكان السبب المباشر فى اندلاع الأزمة المالية فى شرق آسيا عام

1997. وعلى الرغم من أن قرار تعويم أو خفض سعر صرف العملة الوطنية قد يبدو قراراً تطوعياً من السلطة النقدية، الا أنه فى أغلب الحالات يكون قراراً ضرورياً تتخذه فى حال وجود قصور فى تدفقات رأس المال الأجنبى أو تزايد فى التدفقات الخارجة. بعض تلك الأزمات لها أثر محدود على القطاع غير المالى، أما البعض الآخر فيلعب دوراً أساسياً فى تباطؤ النمو الاقتصادى وحدوث الانكماش بل قد تصل الى درجة الكساد.

3. **أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات":** تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة "الفقاعة" "bubble". حيث تتكون "الفقاعة" عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر. وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل – كالأسهم على سبيل المثال – هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل. فى هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاهاً قوياً لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره فى الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر فى الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى.

3- أسباب الأزمات المالية:[4]

تتعدد النظريات المفسرة لظهور الأزمات المالية وتختلف من حيث نوع هذه الأزمات كما تختلف أيضا في حدتها وتأثيرها ومداها الزمني. فمنها ما قد ينتج عن ذعر مصرفى "Banking Panic"، والذي بدوره يترتب عليه كساد أو انكماش فى النشاط الاقتصادي؛ بينما فى أحيان أخرى قد يكون السبب إنهيار حاد فى أسواق الاسهم خاصةً بعد وجود فقاعة Bubble، في أسعار بعض الأصول – كما سبق الإشارة–؛ أو بسبب أزمة عملة وانهيار سعر الصرف مما ينتج عنه عدداً من الآثار السلبية على المسار التنموي للاقتصاد القومي.

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى الجدل الدائر حول إلقاء ظلال المسئولية على النظام الرأسمالى. فهناك من يرفض النظام الرأسمالي برمته، فوفقا لنظرية "مينسكي" "**Minsky's Theory**" فإن القطاع المالى فى الاقتصاد الرأسمالي عامة يتسم بالهشاشة أو ما أسماه "Financial Fragility" وتختلف درجة هشاشة القطاع المالى باختلاف المرحلة التى يمر بها الاقتصاد من مراحل الدورات الاقتصادية، ومن ثم تزيد خطورة حدوث أزمة فى ذلك القطاع على الاقتصاد ككل. و تدور نظرية "**مينسكى**" في تفسير الأزمات المالية في النظام الرأسمالي على أن أي اقتصاد يمر بالمراحل المعروفة للدورة الاقتصادية، فبعد مرور الاقتصاد بمرحلة كساد، تفضل الشركات تمويل أنشطتها بحرص وعدم تحمل مخاطر كبيرة فى تعاملها مع القطاع المالى، وهو ما يسمى "التمويل المتحوط". وفي إبان مرحلة النمو، تبدأ التوقعات المتفائلة فى الطفو على السطح وتتوقع الشركات ارتفاع الأرباح، ومن ثم تبدأ فى الحصول على التمويل والتوسع فى الاقتراض بافتراض القدرة المستقبلية على سداد القروض بلا مشكلات ُذكر. وتنتقل "عدوى" التفاؤل بدورها بعد ذلك إلى القطاع المالي، ويبدأ المقرضون فى التوسع فى إقراض الشركات دون تحوط كاف أو التحقق من قابلية استرداد القروض مجدداً، ولكن بناءً على قدرة تلك الشركات على الحصول على تمويل مستقبلي نظراً لأرباحهم المتوقعة. وفى ذلك الوقت يكون الاقتصاد قد تحمل مخاطرةً بشكل معنوي فى نظام الائتمان. وفى حال حدوث مشكلة مادية أو أزمة مالية لكيان اقتصادى كبير يبدأ القطاع المالى فى الإحساس بالخطر مما يؤثر على قابليته للإقراض، الأمر الذى يؤثر بدوره على قدرة معظم الكيانات الاقتصادية على سداد التزاماتها، وتبدأ الأزمة المالية التى قد لا يتمكن ضخ أموال فى الإقتصاد من حلها، وتتحول الى أزمة اقتصادية تؤدى لحدوث كساد ويعود الاقتصاد لنقطة البداية مجدداً.

ومن التفسيرات الحديثة للأزمة المالية ما طرحته نظرية المباريات "game theory" تحت ما يعرف "بمباريات التنسيق بين اللاعبين في الأسواق المالية" **Coordination Games**". إذ تؤكد أدوات التحليل الإقتصادى وجود علاقات موجبة بين القرارات التى يتخذها لاعبو الحلبة الاقتصادية (المضاربون، المستثمرون،....). فقد يكون قرار المستثمر فى كثير من الأحيان باتخاذ الاتجاه الذى يتوقع هذا المستثمر الآخرين أن

يتخذوه. بمعنى آخر، قد يكون قرار شراء أصل ما، بناءً على التوقع بأن قيمة ذلك الأصل ستزداد، وأن له القدرة على توليد دخل مرتفع. بينما فى أحيان أخرى قد يتخذ المستثمر القرار ذاته نظراً لتوقعه قيام المستثمرين الآخرين بأخذ ذات القرار، حينئذ، تبدو الصورة مختلفة. وقد أكدت بعض النماذج الرياضية التى استخدمت لتحليل أزمات العملة مثل نموذج "بول كروجمان Paul Krugman" – ذلك السلوك. على سبيل المثال أن نظام سعر الصرف الثابت قد يحتفظ باستقراره لفترة طويلة، ولكن قد يحدث له انهيار سريع لمجرد وجود عوامل قد تسبب أن يتوقع الآخرون انخفاض سعر الصرف، ومن ثم يبدأ السعر فى الانخفاض وربما الانهيار فعلياً.

4- الازمة المالية العالمية الحالية:

يواجه العالم اليوم أزمة مالية خطيرة مصدرها قلب النظام الراسمالى نفسه وهى الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دول العالم إقتصادياً ، حيث كشفت هده الأزمة عن هشاشة الأنظمة المالية ومعاناتها من مواطن ضعف صارخة تمثلت أهم مظاهرها في انهيار بنوك دولية عملاقة في ظل إقتصاد يعاني أصلا من عجز في ميزانه التجاري إلى جانب العجز في الميزانية كل هدا من جراء إنتهاج أمريكا لسياسات خاطئة خلال السنوات الماضية التي شهد العالم خلالها طغيان هذه الدولة والظلم العالمي الذي مارسته ضد البشرية، كل هدا كان له الدور الأكبر في ارتفاع حجم الإنفاق العسكري الذي تسبب بدوره في إرتفاع حجم الديون الحكومية والتي قدرت حسب المصادر الأمريكية بنحو 11تريليون دولار وهي تشكل ما يزيد عن 65 % من الناتج المحلي الإجمالي ، كما قدره خبراء آخرون بواقع 380 ألف دولار في الدقيقة الواحدة كما بلغت الديون الفردية 9.2 تريليون دولار تشكل الديون العقارية منها نحو 6.6 تريليون دولار ، و بلغت ديون الشركات قرابة 18.4 تريليون دولار وبذلك فإن المجموع الكلي للديون يعادل 39 تريليون دولار أي ما يعادل 3 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي ، كما بلغت البطالة نحو 5 % ووصل التضخم إلى ما نسبته 4 % .

5- الأسباب الرئيسية للأزمة المالية الحالية :

يقول علماء الاقتصاد العالمي ومنهم الذين حصلوا على جائزة نوبل في الاقتصاد مثل موريس آليه : ((إن النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم على بعض المفاهيم والقواعد التي هي أساس تدميره إذا لم تعالج وتصوب تصويباً عاجلاً)) .

كما تنبأ العديد من رجال الاقتصاد الثقات أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يقوم على مبادئ تقود إلى إفلاسه

ومما ذكروه من أسباب هذه الأزمة على حد آرائهم ما يلي:[5]

أولا: انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي مثل : الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية وهذه الموبقات تؤدى إلى الظلم ، أي ظلم من أصحاب الأموال من الأغنياء والدائنين للفقراء والمساكين والمدينين وهذا سوف يقود إلى تذمر المظلومين عندما لا يستطيعون تحمل الظلم ، وسوف يقود ذلك إلى تذمر المدينين وحدوث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم وقروضهم .

ثانياً : من أسباب الأزمة كذلك أن أصبحت المادة هي الطغيان وسلاح الطغاة والسيطرة على السياسة واتخاذ القرارات السيادية في العالم وأصبح المال هو معبود الماديين .

ثالثاً : يقوم النظام المصرفي الربوي على نظام الفائدة أخذاً وعطاءً ويعمل في إطار منظومة تجارة الديون شراءً وبيعاً ووساطة ، وكلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع كلما ارتفع معدل الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد والشركات والمستفيد هو البنوك والمصارف والوسطاء الماليين والعبء والظلم يقع على المقترضين الذين يحصلون على القروض سواء لأغراض الاستهلاك أو لأغراض الإنتاج ويرى بعض الاقتصاديين أنه لا تتحقق التنمية الحقيقية والاستخدام الرشيد لعوامل الإنتاج إلا إذا كان سعر الفائدة صفراً ، لأن نظام الفائدة يقود إلى تركز الأموال في يد فئة من المجتمع.

رابعاً : يقوم النظام المالي والمصرفي التقليدي على نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى ، أو استبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة مرتفع ،

وهذا يلقى أعباء إضافية على المقترض المدين الذي عجز عن دفع القرض الأول بسبب سعر الفائدة الأعلى .

خامساً : يقوم النظام المالي العالمي ونظام الأسواق المالية على نظام المشتقات المالية والتي تعتمد اعتماداً أساسياً على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات ، ولا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات ، فهي عينها المقامرات والمراهنات التي تقوم على الحظ والقدر ، والأدهى والأمر أن معظمها يقوم على إئتمانات من البنوك في شكل قروض.

سادساً :

من الأسباب كذلك سوء سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية والتي تقوم على إغراء الراغبين (محتاجي) القروض والتدليس عليهم وإغرائهم والغرر والجهالة بالحصول على القروض من المؤسسات المالية ، ويطلبون عمولات عالية في حالة وجود مخاطر ، والذي يتحمل تبعة ذلك كله هو المقترض المدين.

سابعاً : يعتبر التوسع والإفراط في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد (السحب على المكشوف) والتي تحمل صاحبها تكاليف عالية وهذا من أسباب الأزمة ، وعندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية ، زِيدَ له في سعر الفائدة وهكذا حتى يتم الحجز عليه أو رهن سيارته أو منزله ، وهذا ما حدث فعلاً للعديد من حاملي هذه البطاقات وقادت إلى خلل في ميزانية البيت وكانت سبباً في أزمة في بعض البنوك الربوية .

ثانيا : مفهوم الأزمة المالية في الاقتصاد الإسلامي و السبل الواجب إتباعها للخروج من هده الأزمة:

في الوقت الحالي يتساءل الكثير عن مدى تأثير الأزمة المالية الحالية على المؤسسات المالية الإسلامية ، فيجب على خبراء و صناع القرار في المؤسسات المالية الإسلامية بصفة خاصة و علماء الاقتصاد الإسلامي بصفة عامة أن يبرزوا و يوضحوا للناس أجمعيين مفاهيم و قواعد النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال بيان مرجعيته و تطبيقاته

، والتأكيد على أن حدوث مثل هذه الأزمات كان بسبب غياب تطبيق مفاهيمه ومبادئه ونظمه

1- مفهوم الاقتصاد الإسلامي:

إن الاقتصاد الإسلامي هو ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهة الإنسان من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية ، وبدون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تكبيل حرية الفرد أو خلق اختلالات مستمرة سواء في الاقتصاد الكلي أو البيئة[6].

كما يعرف الاقتصاد الإسلامي بأنه مجموعة المبادئ والأصول الاقتصادية التي تحكم النشاط الاقتصادي للدولة الإسلامية التي وردت في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، والتي يمكن تطبيقها بما يتلاءم مع ظروف الزمان والمكان. ويعالج الاقتصاد الإسلامي مشاكل المجتمع الاقتصادية وفق المنظور الإسلامي للحياة.

2- خصائص الاقتصاد الإسلامي

أهم خصائص الاقتصاد الإسلامي يمكن تصنيفها كما يلي:

أ- القواعد الاقتصادية:

* المشاركة في المخاطر: وهي أساس الاقتصاد الإسلامي وعماده، وهي الصفة المميزة له عن غيره من النظم. فالمشاركة في الربح والخسارة، هي قاعدة توزيع الثروة بين رأس المال والعمل، وهي الأساس الذي يحقق العدالة في التوزيع.

* موارد الدولة: لا ينفرد هذا النظام عن غيره في هذا الباب إلا في وجود الزكاة كمورد ينفرد به الاقتصاد الإسلامي. وهي أشبه شيء بالضرائب. لكنها ضرائب على المدخرات، لتشجع على الإنفاق بدلا من الكنز. مما يدفع عجلة الاقتصاد والإنتاج للدوران.

* الملكية الخاصة: يحمي النظام الإسلامي الملكية الخاصة، فمن حق الأفراد تملك الأرض والعقار ووسائل الإنتاج المختلفة مهما كان نوعها وحجمها. بشرط أن لا يؤدي هذا التملك إلى الإضرار بمصالح عامة الناس، وأن لا يكون في الأمر احتكاراً لسلعة

يحتاجها العامة. وهو بذلك يخالف النظام الشيوعي الذي يعتبر أن كل شيء مملوك للشعب على المشاع.

* الملكية العامة: تظل المرافق المهمة لحياة الناس في ملكية الدولة أو تحت إشرافها وسيطرتها من أجل توفير الحاجات الأساسية لحياة الناس ومصالح المجتمع. وهو يخالف في ذلك النظام الرأسمالي الذي يبيح تملك كل شيء وأي شيء .

* نظام المواريث في الإسلام: يعمل نظام المواريث على تفتيت الثروات وعدم تكدسها. حيث تقسم الثروات بوفاة صاحبها على ورثته حسب الأنصبة المذكورة في الشريعة.

* الصدقات والأوقاف: وتعد الصدقات والأوقاف من خصائص الاقتصاد الإسلامي التي تعمل على تحقيق التكافل الاجتماعي، وتغطية حاجات الفقراء في ظل هذا النظام.

* تغليب المنفعة العامة على المنفعة الخاصة عند التضارب.

* مراقبة السوق ولكن دون التدخل في تحديد السعر عن طريق بما يسمى المحتسب.

* الشفافية : يحث الإسلام على الشفافية من خلال منع الرسول التجار من تلقي القوافل القادمة (منع تلقي الركبان).

ب – المحظورات في النظام الاقتصادي الإسلامي:

1- تحريم الربا: الربا محرم في الإسلام. بنوعيه ربا الفضل وربا النسيئة.

2- تحريم الاحتكار:وهو محرم من السنة والأحاديث النبوية الشريفة. لما فيه من الإضرار بمصالح العامة والاستغلال لحاجاتهم. وما يتسبب فيه من قهر للمحتاج، وربح فاحش للمحتكر.

3- تحريم الاتجار في القروض: القروض هي إحدى صور المال. فلا يجوز الاتجار به، إذ أن المال لا يباع ولا يشترى.

4- تحريم بيع ما لا يمتلكه الفرد: وذلك لمنع المخاطرة أو المقامرة.

5- تحريم بيع الغرر: وبيع الغرر هو بيع غير المعلوم، مثل بيع السمك في الماء، أو أنواع المقامرة التي نراها منتشرة في مسابقات الفضائيات وشركات الهواتف، اتصل على رقم كذا لتربح أو أرسل رسالة لتربح. وهي كلها من صور المقامرة التي حرمها الله عز وجل.

6- تحريم الاتجار في المحرمات: فلا يجوز التربح من ماحرّم الله عز وجل، من التجارة في الخمور أو المخدرات أو الدعارة أو المواد الإباحية المختلفة، وغيرها من المحرمات.

ج - الأدوات الاستثمارية في النظام الإسلامي

المضاربة: وهي أن يدفع صاحب المال مالاً لصاحب العمل، أو المؤسسة الاستثمارية من أجل استثماره له، على أن يتم توزيع الأرباح على أساس نسبة محددة من الربح، وليس من أصل المال، وهذا يحقق قدرا أكبر من العدالة في التوزيع عما يحقق النظام الربوي. ولا يتم توزيع الربح إلا بعد استعادة أصل رأس المال.

المرابحة: وهي أقرب شيء للتجارة العادية، أن يقوم صاحب المال بشراء سلعة من أجل بيعها بسعر أعلى. سواء كان هذا البيع الأخير آجلا أو تقسيطاً أو نقداً.

المشاركة: في المشاركة يكون الأطراف مشاركون بالمال والجهد، أو بأحدهما، وتكون ملكية النشاط التجاري مشتركة بينهم. ويتشاركون في تحمل الربح والخسارة، و يمكن تطبيق المشاركة على أنشطة الإنتاج و الأنشطة التجارية ذات الأجيال الأطول[7].

الإجارة: أن يشتري صاحب المال أو المستثمر عقاراً أو معدّات بغرض تأجيرها. ويكون هذا الإيجار، بعد مصروفات الصيانة، هو ربح النشاط التجاري.

السَــلَم: وهي الصورة العكسية للبيع الآجل، ففيها يتم دفع المال مقابل سلعة آجلة. على أن تكون السلعة محددة وموصوفة وصفا يرفع الخلاف.

3- ضوابط الاقتصاد الإسلامي هي الإنقاذ من الأزمة

يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي وكذلك مؤسساته المالية على مجموعة من الضوابط التي تحقق له الأمن والأمان والاستقرار وتقليل المخاطر وذلك بالمقارنة مع نظم الاقتصاد الوضعي التي تقوم على نظام الفائدة والمشتقات المالية ومن أهم هذه الضوابط ما يلي :[8]

* الاقتصاد الإسلامي حث على تحجيم الدين بين الناس وتوسعته مع المحتاجين بضوابط وكأنه يسعى لضبط السوق مانعًا إياه من الوقوع بمخاطر وأزمات، أما الاقتصاد الوضعي فحث على التوسع بالدين بلا ضوابط بل وبقوى دافعة إليه مهيئًا كل السبل كالبطاقات الائتمانية والتسهيلات الائتمانية والتلاعب بالرهن

وبيع الدين وما إلى ذلك من ممارسات ينهى عنها الشرع الإسلامي.

* الاقتصاد الإسلامي أوجد حلا مستدامًا لتمويل خطر الائتمان العام فأوجب سهمًا للغارمين منعًا لأي أزمة ائتمانية تؤدي لسقوطه، أما الاقتصاد الوضعي فارتأى الحل كاستثناء عند وقوع الأزمات .لذلك ينتهج الاقتصاد الإسلامي حلولا دائمة و طويل الأمد، بينما ينتهج الاقتصاد الوضعي حلولا علاجية استثنائية وكأنه يتعلم بالممارسة.

* الاقتصاد الإسلامي سعى بحّله من الأسفل إلى الأعلى بمساعدة المدين الأصلي مباشرة وهو الطرف الضعيف لسداد دينه تجاه دائنه، أما الاقتصاد الوضعي فقد قدم مساعداته للقوي الذي ارتكب الخطأ أي انتهج حلا يتجه من الأعلى إلى الأسفل، فأفاده مرتين الأولى عندما تركه يعبث إفسادًا بالربا والثانية بضخ الأموال له كي لا يقع مفلسًا، بل وألحقه بقانون خاص للإفلاس لحمايته ، كما أن الميل للضعيف هي فلسفة يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي في أغلب الحالات.

* إن خفض سعر الفائدة كإجراء لا يكفي، ولابد من إسقاط الربا، والربا[9] هي الزيادة على رأس المال دون مقابل لقوله تعالى ((**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ . فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ[10]**))، لذلك فإن الربا يجب أن لا يلغى كليًا، و بهدا تنتعش السوق وتستعيد عافيتها.

* الحد من الحروب وتجارة الأسلحة، حيث تقدر تكلفة حربي العراق وأفغانستان بحوالي 800 مليار دولار، أي بما يتجاوز ما ستضخه الولايات المتحدة الأمريكية لحل الأزمة المالية العالمية .وهذا الإنفاق صيرورته مزيد من التضخم في السوق العالمي.

* عدم إتباع سياسة القطيع في السوق بإتباع سلوك الشركات القائدة.

الخاتمة:

لقد بينت الأزمة المالية العالمية الحالية أن النظام الاقتصادي الرأسمالي يحمل في طياته معتقدات و ركائز جعلت العالم يعيش في حالة لا توازن منها على سبيل المثال أنه يسمح بالاحتكار ، و يؤكد على ضرورة زيادة الربح إلى أقصى مستوى ممكن ، كذلك نجده لا يهتم بالقيم الأخلاقية الثابتة عند البشر جميعا ، كما أنه يشجع التعامل بنظام الفائدة (الربا) بالإضافة إلى تجارة الديون...الخ ، و من جراء هده المساوئ ما يزال العالم يمر بكثير من الأزمات الاقتصادية الدولية التي تعصف بكل دول العالم سواء الغنية أو الفقيرة . و ما يزال العالم بكل خبراءه الاقتصاديين يبحثون عن حلول لهذه الأزمات الاقتصادية المتكررة.

كلنا نعلم أن الحل الاقتصادي العادل و الأفضل لكل هذه الأزمات الاقتصادية ثابت و معروف لدينا جميعا و هو تطبيق أسس و مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي و المستنبطة من القرآن و السنة ، فقد أثبت النظام الاقتصادي الدولي أن الدول و المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تطبق أسس و مبادئ الاقتصاد الإسلامي لم تتأثر بكل هذه الأزمات الاقتصادية الدولية و هدا بشهادة مجموعة من الاقتصاديين الغربيين حيث أكد أحد خبراء بنك بريطانيا الإسلامي أن الفترة الحالية شهدت تزايدا كبيرا لعدد عملاء بنكه من غير المسلمين . وأشار أيضا أحد خبراء بنك أبو ظبي الوطني إلي أن البنوك الإسلامية تعتمد على الودائع المصرفية للأفراد و المؤسسات و هو ما يجعلها في مأمن من الأزمة المالية ، مشيرا إلى أن التقارير عن الوضع المالي للبنوك الإسلامية في الربع الثالث من عام 2008 أظهرت أن هناك تباطؤا بسيطا في وتيرة نمو أرباح البنوك الإسلامية ، و لكنها لم تكشف عن مشكلة خطيرة تواجه أيا منها . و مما هو جدير بالذكر

أنه يوجد الآن حوالي 300 بنك إسلامي في العالم ، و تقدر أموالها بـــ 700 مليار دولار . و من المنتظر أن تصل قيمة أموالها إلي تريلون دولار في عام 2013 م .
في الأخير و من خلال هده الورقة البحثية ندرج مجموعة من التوصيات نذكر منها :

1- الامتناع عن التعامل بنظام الفائدة التي هي سبب الأزمة والبلاء وتطبيق نظام الاستثمار والتمويل الإسلامي القائم على المشاركات والبيوع والسلم والإجارة ونحو ذلك مما استنبطه الفقهاء والعلماء .

2- يجب على الجهات الإشرافية من وزارات أو مصرف مركزي أو بورصة أو لجان محاسبية وغيرها أن تسعى إلى تطبيق الأحكام الإسلامية لأنها عقيدة أغلبية الناس فمن الواجب العمل بمقتضاها .كمراقبة موازين ومكاييل الأسواق ومحاربة الغش والتدليس والفساد، وعدم التدخل بالتسعير إلا لضرورة.

3- الامتناع عن نظم التعامل بنظام الهامش وبنظام الاختيارات وبنظام المستقبليات وبنظام المشتقات الوهمية لأن هذه النظم جميعاً تعتمد على الربا والمقامرات (الميسر) والتي تخلق اقتصاداً وهمياً لا يحقق التنمية.

4- التحرر من التبعية النقدية والمالية لعملة الدولار الذي كان من أسباب الأزمة، وتطبيق نظام سلة العملات، وتحرير العملة الوطنية من المضاربات والمقامرات العالمية.

5- تفعيل دور الدولة في الرقابة على المعاملات والأسواق لمنع كافة صور الربا والاحتكار والتكتل والغش والتدليس والغرر والكذب والإشاعات المغرضة وكافة سبل وطرق وحيل وصيغ وأشكال أكل أموال الناس بالباطل ، أي دولة تدعو إلى الخير وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر .

المراجع:

1- بلعزوز بن علي، محمدي الطيب أمحمد، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.

2- تقي الحسين عرفات، التمويل الدولي, دار مجدلاوي للنشر، عمان 1999.

3- حسين حسين شحاته ، أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي ، سلسلة بحوث و دراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي ، الرياض ، 2008.

4- حفيظ الرحمن الأعظمي ، المصارف الإسلامية خصائصها و انجازاتها ، مجلة التقوى ، طرابلس لبنان ، العدد 184 ،2008.

5- سامر مظهر قنطقجي ، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة ، 2008.

6- مروان عطوان، الأسواق النقدية و المالية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

7- محمد عمر شابرا ، ما هو الاقتصاد الإسلامي ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، جدة ، 1996.

8- فريد النجار، البورصات و الهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 1998 – 1999.

9- طاهر حيدر حردان ، الاقتصاد الإسلامي ، الطبعة 1 ، دار وائل للنشر،عمان،1999.

10- ضياء مجيد، البنوك الإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997.

---

[1] تقي الحسين عرفات، التمويل الدولي, دار مجدلاوي للنشر، عمان 1999,،ص 2000.

[2] مروان عطوان، الأسواق النقدية و المالية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص 100.

[3] بلعزوز بن علي، محمدي الطيب أمحمد، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر، 2008 ، ص135.

[4] للمزيد أنظر : فريد النجار، البورصات و الهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 1998 – 1999 ، ص 207 .

[5] حسين حسين شحاته ، أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي ، سلسلة بحوث و دراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي ، الرياض ، 2008 ، ص 6.

[6] محمد عمر شابرا ، ما هو الاقتصاد الإسلامي ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، جدة ، 1996، ص40

[7] ضياء مجيد ، البنوك الإسلامية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،1997 ، ص49.

[8] سامر مظهر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، 2008،ص 94-96.

[9] للمزيد أنظر : طاهر حيدر حردان ، الاقتصاد الإسلامي ، الطبعة 1 ، دار وائل للنشر،عمان،1999،ص 101.

[10] سورة البقرة 278-279.